

FRIEDRICH
EBERT
STIFTUNG
Egypt Office



ملتقى تنمية المرأة

د. هويدا عدلي

رؤية نسوية حول العدالة الاجتماعية

رؤية نسوية حول العدالة الاجتماعية

إعداد د. هويدا عدلي

رؤية نسوية حول العدالة الاجتماعية

إعداد د. هويدا عدلي *

نشر من قبل مؤسسة فريدريش إيبيرت (مكتب مصر)
حقوق الطبع © ٢٠١٤ محفوظة لمؤسسة فريدريش إيبيرت
جميع الحقوق محفوظة
تمت الطباعة بجمهورية مصر العربية
أصدر من قبل مؤسسة فريدريش إيبيرت (مكتب مصر)

* هذا الكتاب لا يعبر عن رأى مؤسسة فريدريش إيبيرت و يتحمل المؤلف كامل المسؤولية عن محتوى الكتاب

ملاحظة للعلامة التجارية:

العلامة التجارية و شعار مؤسسة فريدريش إيبيرت و مؤسسة فريدريش إيبيرت
(مكتب مصر)

Friedrich-Ebert-Stiftung e.V. مملوكة من قبل:

و تستخدم بموجب ترخيص من قبل مالك العلامة التجارية.

نسخة مجانية

www.fes-egypt.org

حول مؤسسة فريدريش إيبيرت في مصر

استلهاماً من أهداف مؤسسة فريدريش إيبيرت العامة و المتمثلة في تعزيز الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والدعوة إلى حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، بدأت المؤسسة عملها في مصر منذ عام ١٩٧٦. يعمل المكتب بالتعاون مع شركاء محليين في إطار اتفاقية مبرمة مع الحكومة المصرية. هذه الاتفاقية تم اعتمادها بقرار جمهوري رقم ١٩٧٦/١٣٩ وموافقة البرلمان المصري. وقد تم تجديد هذه الاتفاقية عام ١٩٨٨ و تم اعتمادها بقرار جمهوري رقم ١٩٨٩/٢٤٤ وموافقة البرلمان المصري.

كانت المطالبة بإحداث تغيير اجتماعي وسياسي جوهري هي المحرك وراء الانتفاضة المصرية سنة ٢٠١١. وسيكون التعامل مع هذه المطالب هو التحدي الأساسي أمام المعنيين والمجتمع المصري بأسره على مدار السنوات القادمة و مؤسسة فريدريش إيبيرت على أتم الاستعداد لمساعدة الشعب المصري أثناء هذه العملية الانتقالية.

تتعاون مؤسسة فريدريش إيبيرت مع الشركاء المصريين في مجالات:

- البيئة والتنمية المستدامة
- التنمية الاقتصادية والاجتماعية
- تمكين الشباب و المرأة
- التعاون والحوار الدولي

مؤسسة فريدريش إيبيرت

مكتب مصر

٤ شارع الصالح أيوب

١١٢١١ الزمالك، القاهرة - مصر

ت: ٠٠٢٠٢ ٢٧٣٧١٦٥٦-٨

ف: ٠٠٢٠٢ ٢٧٣٧١٦٥٩

Email: fes-egypt.org

www.fes-egypt.org

الفهرس

٦	مقدمة
٨	لماذا غابت العدالة الاجتماعية؟
١١	الحاجة إلى تغيرات جذرية
٢٠	سياسات التشغيل والحماية الاجتماعية
٢٤	سياسات التعليم والصحة

مقدمة:

ظل وسيظل حلم العدالة الاجتماعية حلما يداعب خيال المستضعفين و المهمشين في كل مكان ، وفى نفس الوقت وقودا للثورات والانتفاضات الشعبية . كان مطلب العدالة والحرية في طليعة المطالب التي رفعتها الثورات والانتفاضات العربية سواء في مصر أو تونس وغيرهم من بلدان المنطقة العربية. ولكن بعد مرور أربع سنوات على هذه الانتفاضات والثورات مازال الحلم بعيد المنال ويحتاج إلى من يحوله إلى حقيقة وواقع . وفى إطار هذا السعي نظمت مؤسسة فريديش إيبيرت الألمانية بالتعاون مع ملتقى الهيئات لتنمية المرأة مؤتمرا إقليميا بعنوان ((رؤية نسوية حول العدالة الاجتماعية)) في الفترة من ٤ - ٦ ديسمبر ٢٠١٤ بالقاهرة .

شارك في المؤتمر مجموعات مهمة بقضية العدالة الاجتماعية من عدد كبير من البلدان العربية: مصر - الأردن - لبنان - العراق - سوريا - اليمن - السودان - جنوب السودان والبحرين وغيرهم. تناقش المشاركون وتحاورا بهدف وضع رؤية شاملة لتحقيق العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية ، وبقدر ما كانت الأوراق والمناقشات مهمة بالبعد النسوي بقدر ما تجاوزت ذلك الأمر عبر الرؤية الشاملة التي تدمج جميع الأبعاد معا سواء كان البعد النسوي أو الجيلي أو غيره ، وسواء كانت الأبعاد اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو ثقافية .

برزت بعض الأفكار الحاكمة لموضوع العدالة الاجتماعية كان على رأسها أن العدالة الاجتماعية والحرية هما وجهان لعملة واحدة ولا يمكن التضحية بأحدهما في سبيل الأخرى. وأن قضية العدالة الاجتماعية من القضايا موضوع الصراع عقب الثورات بسبب وجود مصالح متصارعة

تريد اختزال العدالة الاجتماعية في بعض الإجراءات وليست منظومة متكاملة. كما أن مراعاة سياسات النوع في قضية العدالة الاجتماعية لا تنطلق من منظور أن الرجال والنساء على طرفي نقيض ولكن من منظور أن قضايا النساء مكون أساسي من مكونات النهوض المجتمعي. فقضية المرأة جزء من القضية الاجتماعية، ولا بد أن تكون في صلب أي مشروع مدني ديمقراطي تقدمي. كما وضح من المناقشات أن النظرة الشمولية لقضية العدالة الاجتماعية أمر لا مفر منه ، وانه لا جدوى من الحلول والمطروحات الجزئية و التي تختزل قضية العدالة الاجتماعية في بعض الإجراءات الجزئية وتتجاهل حتمية التغيير في البنى والهيكل والسياسات المنتجة للاستبداد والظلم .

كانت قضايا الصحة والتعليم والعمل هي القضايا الثلاث الكبرى التي تم تخصيص جلسات وورش عمل لمناقشتها بغية تقديم رؤية متكاملة للعدالة الاجتماعية تنطلق من منظور حقوقي. فالحقوق الثلاثة: الصحة والعمل والتعليم تمثل أركان أساسية للعدالة الاجتماعية، وما يعنيه ذلك أن أي توجه سليم وحقيقي تجاه التعاطي مع قضية العدالة الاجتماعية لا بد أن يبدأ بهذه القضايا.

لماذا غابت العدالة الاجتماعية :

تناولت الأوراق والمناقشات كافة الأبعاد ذات الصلة بالعدالة الاجتماعية سواء قانونية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو سياسية. وقد خلصت المناقشات إلى أن:

- غياب العدالة الاجتماعية هو نتاج لجملة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتحيزة ضد الفقراء، والتي بدأت في إطار إعادة هيكلة اقتصاديات البلدان العربية وفقا لوصفة المؤسسات المالية الدولية سواء صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي منذ الثمانينيات من القرن الماضي. فقد اعتمدت الحكومات العربية سياسات اقتصادية تتبنى آليات السوق في تخصيص الموارد دون إيلاء أي أهمية للتأثيرات الاجتماعية لهذه السياسات، مما أدى إلى تفاقم التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية. وقد أدت هذه السياسات الاقتصادية والتي استندت إلى نموذج تساقط ثمار النمو إلى تردى الأحوال المعيشية لقطاعات واسعة من المواطنين بسبب تقليص الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم، والذي عكس غياب سياسات اجتماعية رشيدة ومتكاملة وحساسة للفقراء في أهم ثلاث مجالات وهم الصحة والتعليم والتشغيل. وكانت النتيجة تردى جودة الخدمات الصحية والتعليمية بشكل خطير وارتفاع معدلات البطالة مما نتج عنه اتساع مساحات التهميش الاجتماعي بشكل خطير.
- ركزت السياسات التنموية في هذه العقود على تحقيق التوازنات المالية والنقدية على مستوى الاقتصاد التجميعي بغض النظر عما

يحدث على مستوى الأسر والأفراد خصوصا ما يتعلق بحالة الرفاهية الاجتماعية ، والذي يتسق مع مفهوم التنمية كعملية لتوسيع الخيارات أمام المواطنين .

■ غياب العدالة النوعية بسبب منظومة متكاملة من البنى المؤسسية والعلاقات السائدة في مجال العمل والإنتاج والتوزيع والثقافة والتشريع والمشاركة السياسية . فالمرأة مازالت بعيدة عن فرص متكافئة في التعليم والصحة والعمل وممارسة الحقوق السياسية، فهي الأعلى بطالة والأقل تعليما. وبالطبع يزداد الأمر سوء عندما تتجمع كل أبعاد التهميش والتمييز الاجتماعي معا ، فالمرأة الفقيرة وغير المتعلمة والتي لا تجد فرصة لائقة للعمل ، تمثل نموذجا مرعبا للفقير وقلة الحيلة . فالعدالة النوعية تفترض المساواة بين النساء والرجال في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. و في هذا الإطار يعد مؤشر كسب الرزق أو العيش مؤشر أساسي، فهناك جزء كبير من قوة العمل النسائية مستبعد من سوق العمل.

■ تعد العدالة الجيلية احد أضلاع العدالة الاجتماعية وتعنى عدم تبني سياسات تؤدي إلى استنزاف موارد المجتمع لصالح الجيل الراهن وعلى حساب الأجيال القادمة . وان تحقق ذلك مشروط بالاستثمار في مشروعات إنتاجية تفيد هذا الجيل وكل الأجيال القادمة وليس في شكل إنفاق جارى أو سد عجز.

■ لم تقتصر التفاوتات على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ، ولكنها كانت نوعية أيضا أي على أساس النوع ، فضلا عن جغرافيتها . و هكذا أصبحت المظالم الاجتماعية من نصيب

الطبقات الأفقر اقتصاديا والمناطق الجغرافية الريفية والبدوية الأبعد عن العواصم، وأيضا من نصيب الحلقات الأضعف في المجتمع سواء النساء أو الأطفال.

■ كانت نتيجة كل ذلك غياب سياسات اجتماعية قادرة على تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص في المجالات الثلاثة محل التركيز: العمل - الصحة - التعليم. بالإضافة إلى عدم وجود سياسة متكاملة للحماية الاجتماعية. أدى ذلك الوضع إلى ارتفاع معدلات البطالة فيما بين النساء في القطاع الرسمي، وتزايد اعتماد المرأة على القطاع غير الرسمي والذي لا تتوفر فيه أي حماية اجتماعية. وبالنسبة للصحة والتعليم، فقد حدث تردى في مؤشرات الحالة الصحية والتعليمية خاصة بالنسبة للنساء الفقيرات واللواتي يتركزن في المناطق المهمشة والفقيرة في الريف خصوصا. وقد وضح عمق الأزمة في البلدان العربية ذات التنمية البشرية المنخفضة والمتوسطة.

■ غياب الرؤية المتكاملة التي تربط السياسات الاقتصادية بالسياسات الاجتماعية مما نتج عنه الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، وعدم وضوح الأهداف الاجتماعية للسياسات الاقتصادية وعلى رأسها سياسات الاستثمار والتعامل مع قضية الفقر بشكل جزئي وسطحي، يستهدف الأعراض وليس الأسباب.

■ سيادة نظم سياسية استبدادية وسلطوية مما أدى إلى انتشار الفساد على نطاق واسع وغياب أي آليات للمساءلة والمحاسبة. فالتاريخ الطويل للنظم الاستبدادية والسلطوية في المنطقة العربية أدى إلى

ضعف وهشاشة كافة البنى والمؤسسات السياسية والاجتماعية التي من الممكن أن تلعب دورا في رقابة الحكومات العربية مثل الأحزاب السياسية والبرلمانات والنقابات المهنية والعمالية واتحادات الطلاب والتعاونيات وغيرها من المؤسسات المجتمعية .

الحاجة إلى تغييرات هيكلية جذرية في شتى النواحي:

إن انجاز خطوات في طريق العدالة الاجتماعية يقتضى المضي في مسارين أساسيين : المسار الأول يهتم بإحداث تغييرات إستراتيجية في التوجهات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ، في حين يركز المسار الثاني على صياغة حزمة متكاملة من السياسات الاجتماعية التي تعكس التوجهات الجديدة شريطة أن تتم صياغة هذه التوجهات الإستراتيجية الجديدة وكذلك السياسات الاجتماعية بشكل ديمقراطي وما يعنيه ذلك من إتاحة الفرصة لكافة القطاعات والفئات المجتمعية أن تنظم نفسها وأن تبلور مطالبها وأن تعبر عنها بحرية .

تغييرات إستراتيجية في التوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

■ إعادة تعريف دور الدولة : لسنوات طويلة مضت تسيد مفهوم مضلل لدور الدولة في ظل اقتصاد السوق وهو المفهوم الرأسمالي الكلاسيكي ، والذي لم يعد موجودا حتى في أقوى الرأسماليات في أوربا الغربية ، وهو أن شرط نمو اقتصاد السوق ونجاحه هو ألا تتدخل الدولة في الاقتصاد ولا حتى في الجوانب الاجتماعية استنادا لفكرة اقتصادية سقطت تماما وهي فكرة تساقط ثمار النمو . إن نتيجة هذا التوجه الرأسمالي المحافظ حدوث النمو دون أن تتساقط ثماره على الفقراء، بل ما حدث كان العكس حيث زاد الأغنياء غنى وزاد الفقراء فقرا. والحقيقة أن الثورات والانتفاضات العربية لم تكن إلا نتيجة طبيعية لتزييف مفهوم دور الدولة. إن تبنى نمط اقتصادي يستند بالأساس إلى الاقتصاد الحر أو ما يطلق عليه اقتصاد السوق لا يعنى أن لا يكون للدولة دور اقتصادي واجتماعي . إن الحديث عن غل يد الدولة في التدخل في تنظيم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أمر جد خطير. فالدولة دور هام ومحوري في وضع أسس النظام الاقتصادي وتحديد أى نمط اقتصادي سوف يتم إتباعه من خلال قيامها بدورها التنظيمي والتأشيري أو التوجيهي في تحديد مجالات الاستثمار وتحديد الأهداف الاجتماعية للسياسات الاقتصادية ونظم الضرائب التي تضعها كأحد سياسات توزيع الدخل الأساسية . أما الدور الثاني والذي لا يقل أهمية عن الدور التأشيري هو الدور الاجتماعي من خلال الإنفاق على الخدمات الاجتماعية في الصحة والتعليم

وغيرها وأيضاً سياسات مكافحة الفقر والحماية الاجتماعية. فعلى سبيل المثال لابد من ربط السياسات الاقتصادية بالسياسات الاجتماعية. كما أن للدولة دور اجتماعي أساسي في توفير الخدمات الاجتماعية وتطويرها والتعامل مع مشكلة الفقر وأيضاً سياسات إعادة توزيع الدخل والثروة.

■ إعادة تعريف دور المجتمع المدني من مقدم للخدمات إلى محفز للتغيير السياسي والاجتماعي والاقتصادي من خلال تنظيم الناس والدفاع عن مصالحهم والاشتباك مع عملية صنع السياسة. فالحقيقة أن المجتمع المدني لم ينشأ من أجل أن يقوم بدور الدولة في تقديم الخدمات للمواطنين، ولكنه نشأ من أجل موازنة قوة الدولة من خلال الرقابة والمساءلة وتنظيم الفئات التي يمثلها والتعبير عن مصالحها. إن إعادة تعريف دور المجتمع المدني بهذا الشكل أحد العوامل المحفزة للتحول الديمقراطي.

■ إن الكفاح من أجل إعادة تعريف دور كلا من الدولة والمجتمع المدني سوف يترتب عليه إعادة صياغة العلاقة بين الطرفين من علاقة قائمة على الشك المتبادل إلى علاقة قائمة على الاعتماد المتبادل. كما أن تحرير المجتمع المدني سيمثل فرصة للمواطنين في تنظيم أنفسهم في نقابات واتحادات وغيرها من التنظيمات المعبرة عنهم مما يتيح مساحة أكبر للمشاركة الشعبية.

■ وضع قضية المرأة ضمن مشروع وطني ذي أبعاد اجتماعية واقتصادية وثقافية تقدمية من خلال العمل على توفير بيئة سياسية وقانونية ضامنة للعدالة وحقوق الإنسان والحرية والمساواة. كما أن

هذا المشروع لابد أن يستند إلى الدفاع عن مدنية الدولة وسيادة القانون وحرية المواطنين في تنظيم أنفسهم. إن الكفاح من اجل هذا المشروع سيؤدى إلى إنتاج علاقات اجتماعية أكثر نضجا فيما بين الرجال والنساء وأكثر احتراماً للتنوع الخلاق . فالحاجة ملحة لمشروع ثقافي قائم على النقد والاجتهاد لإزالة الموروث العالق بمجمل التراث الفكري التمييزي ضد النساء .

- إعادة النظر في المنهجيات الحاكمة للتنمية في البلدان العربية ، فتنبنى نمط اقتصادي قائم على الاقتصاد الحر لا يعنى غياب القطاع العام والقطاع التعاوني . فتنوع القطاعات الاقتصادية وتكاملها وتناغمها يؤدى إلى ترسيخ أوضاع اقتصادية أكثر استقرار وأمانا .
- التفكير في منهجية للتنمية قائمة على فكرة تعدد أقطاب النمو بدلا من التركيز على تنمية المراكز. فالمدارس التنموية الحديثة تتحدث على أن المنهج الأكثر عدالة في التنمية هو المنهج الذي يستند إلى فكرة تعدد أقطاب النمو ، وما يعنيه ذلك من توزيع الأقطاب الاقتصادية المحفزة للنمو على كافة المناطق الجغرافية في الدولة . والحقيقة أن تبنى هذا المنهج سيقدم حلا جذريا للفتاوتات الاقتصادية والاجتماعية القائمة على أساس جغرافي ، كما انه سيزيد من الفرص المتاحة أمام المواطنين .
- يرتبط تحقيق العدالة الاجتماعية بتطبيق نظام لامركزي حقيقي ، يقوم على منح صلاحيات إدارية ومخصصات مالية للمحافظات والأقاليم والمحليات كي تضع خططها التنموية وتنفذها ، مع ضمان رقابة شعبية حقيقية من خلال مجالس شعبية منتخبة ولديها

صلاحيات رقابية واسعة . اللامركزية هي البوابة الحقيقية للتنمية والديمقراطية .

■ ضرورة أن يتم تأطير كافة التوجهات السابقة الذكر في الوثائق الدستورية والقانونية كي تتوافر ضمانات قانونية للمواطنين من اجل الدفاع عن حقوقهم .

تغييرات في السياسات الاجتماعية والاقتصادية:

إن المرحلة التالية لصياغة التوجهات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية هي مرحلة وضع السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي تحقق العدالة الاجتماعية من منظور كلى وتدمج قضايا النساء بشكل واضح في هذه السياسات. وقبل الخوض في السياسات المطلوبة ، لابد من التأكيد على منهجية صنع هذه السياسات ومتطلباتها . فصيافة سياسات اقتصادية واجتماعية محققة للعدالة الاجتماعية لابد أن يتم بشكل تشاركي وديمقراطي، يكفل تمثيل كافة الأطراف المعنية بشكل متكافئ. و الغاية من ذلك تمثيل متكافئ للمصالح دون تحيز لطرف إلى آخر. إن من أهم متطلبات المشاركة الحقيقية في عملية صنع السياسة والتي تضمن عدالتها ورشادتها وفي هذا السياق تبرز الحاجة إلى منظومة متكاملة لبناء حركة تعاونية تشمل كل القطاعات زراعية وصناعية وإنتاجية وخدمية تكون قاعدة حقيقية للديمقراطية لتنظيم الفئات المهنية والطبقية وغيرها من الفئات الاجتماعية التي تعاني التهميش ، فالتنظيم في روابط ونقابات وغيرها من التنظيمات وإدارة هذه التنظيمات بشكل ديمقراطي ، وإقرار الدولة بشرعيتها هو أمر أساسي في تمكين المواطنين من الدفاع عن

مصالحهم. أما الشرط الثاني فهو تقنين اطر مؤسسية تضمن المشاركة في صنع السياسات الاجتماعية والاقتصادية بشكل ملزم للحكومات.

تنقسم السياسات إلى مجموعة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية ، مع مراعاة الربط بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية بشكل واضح ، فلا بد أن يكون للسياسات الاقتصادية أهداف اجتماعية وعلى رأسها الحد من البطالة وزيادة فرص التوظيف ، وأيضا الحد من التفاوتات الطبقيّة والجغرافية والنوعية في المجتمع ، وأيضا لا بد أن يكون للسياسات الاجتماعية أهداف اقتصادية ، وابرز الأمثلة ربط التعليم باحتياجات سوق العمل .

سياسات الاستثمار:

ضرورة أن يكون لسياسات الاستثمار توجه اجتماعي ، اى تهدف إلى إحداث نمو منحاز للفقراء من خلال زيادة فرص التوظيف وإعطاء أولوية للمناطق المحرومة مثل الصعيد والمحافظات الحدودية في مصر وغيرها من المناطق الشبيهة في البلدان العربية الأخرى حيث الافتقار للخدمات وارتفاع معدلات البطالة . وفى هذا الإطار يمكن طرح بعض الأفكار مثل الاهتمام بالقطاعات كثيفة العمالة مثل الزراعة من خلال ضخ استثمارات فيها بغية تحديثها من ناحية ، وأيضا تقديم سلة من حوافز الاستثمار للمزارعين مع الاهتمام بذوي الحيازات الصغيرة . والحقيقة انه في ظل ظروف ارتفاع البطالة في عدد من البلدان العربية ، فان طرح فكرة قيام الدولة بتنفيذ استثمارات حكومية كثيفة العمالة ، يتم إدارتها بشكل رشيد وخاضع لحوكمة دقيقة يعد أمرا مطلوبا . وعلى صعيد ثان ، فانه من المهم

تصميم حزمة من حوافز الاستثمار ذات الأهداف الاجتماعية والحساسة للمناطق الجغرافية المهمشة ولفئات الاجتماعية المختلفة وعلى رأسها النساء . فعلى سبيل المثال، يمكن زيادة حوافز الاستثمار لمن يقرر من المستثمرين الاستثمار في المناطق الجغرافية المحرومة أو لمن يقرر تدريب العمالة وإعدادها مهنياً قبل تشغيلها أو لمن يقرر تشغيل النساء، وكذلك لمن يستخدم تكنولوجيا كثيفة العمالة. وتبرز في هذا السياق ضرورة الحفاظ على القطاع العام وتطويره لتكون وحداته نموذجاً يعبر عن كلية الأهداف التي يتوخاها المجتمع من التنمية ، وقدوة في وضع مصالح الفئات المهمشة والضعيفة والمناطق الجغرافية البعيدة عن المركز موضع الاعتبار .

سياسات إعادة توزيع الدخل والثروة:

تعد سياسات إعادة توزيع الدخل والثروة من أهم السياسات التي تلي الثورات مباشرة كاستجابة للحد من المظالم التي أدت إلى الثورة . والحقيقة أن تبنى سياسات إعادة توزيع للدخل والثروة هو احد محكات التقييم الأساسية لسؤال محوري وهو: هل أدت الثورة للتغيير فعلاً أم تم إجهاضها عبر بعض الحلول المسكنة وغير الجذرية . والحقيقة أن اختزال تحقيق العدالة الاجتماعية في وضع حد أدنى وأقصى للأجور في مصر بعد ٢٥ يناير ٢٠١١ هو نموذج لاختزال قضية العدالة الاجتماعية في حل جزئي لا يمس العوامل الهيكلية أو البنوية التي أدت للظلم الاجتماعي . وبناء على ذلك فإن الرؤية المتكاملة للعدالة الاجتماعية لا بد أن تتضمن حزمة من السياسات والإجراءات كالتالي:

✓ نظام عادل للأجور، يضمن حياة كريمة للمواطن ويتغير سنويا بما يتواءم مع معدلات التضخم حتى لا تتآكل القدرة الشرائية لهذا الأجر. إن وضع نظام أجور عادل يتطلب توصيف وظيفي دقيق، وما يعنيه ذلك حصول كل من يعمل لدى الحكومة في مختلف القطاعات على نفس الأجر مادام التوصيف الوظيفي متماثل. كما يتضمن النظام العادل للأجور أيضا وضع حد أدنى وأقصى للأجور لا يتجاوز من ١٠ إلى ٣٥ مثل، مع ضرورة إعادة تقييم هذا الحد سنويا حتى لا تتآكل قوته الشرائية.

✓ نظام ضرائب قادر على إعادة توزيع الدخل والثروة، وهذا يتطلب حد إعفاء للفقراء يتغير وفقا للقوة الشرائية للعملة الوطنية، مع تعدد في الشرائح الضريبية لأن تعددها يضمن عدالة النظام الضريبي، ويسمح بتطبيق ضرائب تصاعديّة عادلة. و بالنسبة للإعفاء، فلا بد أيضا إعفاء الشركات والمشروعات الصغيرة حتى يتم تشجيعها على الانتظام في القطاع الرسمي بدلا من القطاع غير الرسمي.

✓ تصحيح وإصلاح منظومة الدعم كأحد آليات تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إعادة النظر في سياسات الدعم بشكل شامل حتى يتم ضمان ذهاب الدعم لمستحقيه من الفقراء وليس الأغنياء. ومن ناحية أخرى لا بد من دعم القطاع الزراعي خاصة صغار الفلاحين وصغار المنتجين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وفي هذا الصدد يعد دعم مدخلات العمليات الإنتاجية أمر أساسي.

✓ حساسية الموازنة العامة للعدالة الاجتماعية احد مؤشرات التقييم الأساسية لانحيازات الدولة، فمن الممكن أن يتم الاهتمام بموضوع العدالة الاجتماعية في الخطاب السياسي لمؤسسات الدولة المختلفة دون أن ينعكس ذلك في الموازنة العامة. فالموازنة العامة هي المرآة الحقيقية لانحيازات الدولة الاجتماعية. وبالطبع يظهر هذا في نسبة الإنفاق الاجتماعي أو ما يطلق عليه الإنفاق على الخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم والإسكان وغيره، وكذلك نصيب المناطق الجغرافية المحرومة و المهمشة ونصيب الفئات المهمشة من خلال المخصص لبرامج مكافحة الفقر وتحسين الخدمات الأساسية وأيضا مدى الحساسية للنوع الاجتماعي من خلال ما يطلق عليه الموازنات الحساسة للنوع . و الحقيقة أن مناقشة الموازنة العامة مناقشة علنية ومتاحة لكل المواطنين لهو أمر هام في هذا الشأن.

✓ و أخيرا لا يمكن الحديث عن عدالة اجتماعية على المستوى الاقتصادي دون عدالة التمثيل السياسي. إن احد آليات تحقيق العدالة في التمثيل السياسي التمييز الايجابي للنساء وغيرهم من الفئات المهمشة ، وما يتطلبه هذا من تخصيص للمقاعد في المجالس المنتخبة وأيضا المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.

سياسات التشغيل والحماية الاجتماعية:

■ يمثل الحق في العمل اللائق مدخلا أساسيا للتمتع بباقي الحقوق، وبمفهوم المخالفة عندما يتم حرمان المواطن من هذا الحق، فإنه يحرم هو وأسرته من كافة الحقوق الأخرى بالتبعية سواء كان التعليم أو الصحة وغيره. بالطبع أن الحرمان من الحق في العمل هو نتاج طبيعي لتحيز السياسات الاقتصادية للفئات الرأسمالية على حساب العمال. و جدير بالذكر إننا عندما نتحدث عن الحق في العمل لا نتحدث عن فرصة عمل بلا حقوق أو ضمانات ولكننا نتحدث عن عمل لائق يحترم معايير العمل الدولية. تعاني البلدان العربية من تردى حقوق العمل في العقود الأخيرة نتيجة تبني سياسات الاندماج في السوق الرأسمالي العالمي ونتيجة تسييد مقولة مضللة ومردود عليها ألا وهي أن التركيز على حقوق العمال يؤدي إلى هروب المستثمرين . فلماذا لم يهرب الاستثمار من دول أوروبا الغربية وهي بلدان تعترف بحرية العمل النقابي وتلتزم إلى حد كبير بمعايير العمل الدولية . على مدار عقود طويلة مضت ، عاشت البلدان العربية بلا سياسات تشغيل واضحة ، وحتى عندما تبنت بعض سياسات الحماية الاجتماعية كانت ضعيفة ولم تستطع أن تنقذ ضحايا اقتصاد السوق . إن الوضع السابق يتطلب معالجة تعتمد على التالي :

■ الحاجة إلى سياسة تشغيل ذات أهداف واضحة ومحددة ، تخاطب مشكلات سوق العمل في مصر من حيث ضمان أعلى نسبة من التشغيل من ناحية ووضع ضوابط لضمان حقوق العمال مع إيلاء أهمية أكبر للنساء ، أي أن تكون أكثر حساسية للنساء .

- ضرورة أن تراعى سياسة التشغيل أهم المشكلات التي تؤدي إلى غياب العدالة النوعية وهي التمييز ضد المرأة في أسواق العمل الرسمية من حيث التواجد والحقوق. فتواجد المرأة في أسواق العمل - على سبيل المثال في مصر وتونس - يمثل ربع نسبة الرجال في سوق العمل. والنتيجة تركزها في القطاع غير الرسمي والذي لا يتمتع بأي قدر من الحماية القانونية والاجتماعية.
- أن يتواكب مع سياسة التشغيل سياسة متكاملة للحماية الاجتماعية ، تستند إلى مرجعية حقوقية ، وتتعامل مع النساء العاملات من منظور كيفية تمكينهن ، من خلال سن التشريعات التي تكفل لهن التمتع بتأمينات اجتماعية وصحية وغيرها من الحقوق ذات الصلة بهن كنساء ، وإلزام أصحاب الأعمال في قطاع الاستثمار بمثل هذه الحقوق . فالتشريعات وحدها لا تكفي ولكن يجب أن تتوفر القدرة أيضا على إلزام القطاع الخاص والاستثماري بهذه الحقوق. كما تشمل سياسة الحماية الاجتماعية أبعاد أخرى مثل بناء قدرات العاملات والعمال وتدريبهم ورصد أحوال سوق العمل وغيرها. ففي النهاية ، سياسات الحماية الاجتماعية تهدف إلى منع أو إدارة المواقف التي تؤثر على رفاة العاملات والعمال بشكل سلبي ، فالحد من المخاطر التي يتعرض لها البشر هدف أساسي لأي سياسة للحماية الاجتماعية . ومما لا شك فيه أن سياسة الحماية الاجتماعية لا تنفصل بأي حال من الأحوال عن سياسة التشغيل ، فالمفترض أن تسعى كلا السياستين لتحقيق هدفى زيادة العمالة والتشغيل من ناحية والحماية الاجتماعية لحقوق العمال من ناحية أخرى .

- لا يمكن صياغة سياسة تشغيل ولا سياسة حماية اجتماعية بدون إعادة النظر في دور الدولة ، فدور الدولة في ظل الاقتصاد الحر ليس تقديم حوافز بلا ضوابط للمستثمرين كما يحدث في مصر ، ولكن السعي إلى صياغة أهداف اقتصادية واجتماعية واضحة تخدم الصالح العام وتحد من الفقر وسوء توزيع الدخل ، وبالتالي استخدام كل الأدوات الاقتصادية لتحقيق هذا الهدف ، فالحكومات المصرية المتتالية تعلن أن من أهدافها الحد من الفقر ، ثم تأتي كل الأدوات وتسير في منحى مختلف .
- تغير أهداف وأدوار منظمات المجتمع المدني من مجرد أهداف جزئية وأدوار محدودة، تفصل الظاهرة أو المشكلة عن سياقها من خلال تقديم بعض الحلول والمسكنات هنا وهناك إلى أهداف كلية، تضع الظاهرة في سياقها وتتعامل مع الأسباب قبل الأعراض. فمن الصعب أن نتحدث عن رؤية متكاملة للتعامل مع أوضاع النساء العاملات في سوق العمل بدون الاشتباك مع سياسات الاستثمار ومع دور الدولة بمؤسساتها المختلفة. تحتاج هذه النقلة إلى إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني بشكل يضمن استقلال وحرية المجتمع المدني ويضع الأساس لبناء شراكة حقيقية بين الدولة والمجتمع المدني .
- وضع آليات مؤسسية تضمن للنساء حقوقهن مثل مفوضية مناهضة التمييز التي نص عليها الدستور الجديد وما يشبهها من أشكال كمنصة لتقديم الشكاوى ولإنصاف المقهورات من النساء.
- وعلى مستوى السياسات الأخرى الداعمة لسياسة التشغيل من

الضروري وضع إستراتيجية شاملة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة استنادا إلى اعتبارها إحدى قاطرات النمو وزيادة فرص العمل . إن دعم المشروعات الصغيرة يتطلب حل كل المشكلات بدء من التمويل والإنتاج والعلاقة بالمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص وأيضا التسويق، فضلا عن المشكلات المتعلقة بالمهارات الفنية والعلمية المطلوبة لإدارة مثل هذه المشروعات. والحقيقة يضاف إلى أهمية المشروعات الصغيرة كأحد منافذ العمل، إنها تناسب كثير من ظروف النساء إلى حد كبير.

■ وضع إستراتيجية واضحة لدعم القطاع غير الرسمي والعمل على تحويله إلى قطاع رسمي يتمتع بالحماية الاجتماعية وبالإعفاءات الضريبية والتسهيلات الاستثمارية . فالقطاع غير الرسمي يمتص الملايين من العمال والعاملات ويجنب المجتمع والدولة ويلا ثورات الجوع .

■ وأخيرا ، وضع نظام شامل للحماية الاجتماعية ، يحتوى على عدد من البرامج التي تتناسب مع القطاعات المهمشة والفقيرة والمعدمة ، والتي لا تقدر على الالتحاق بسوق العمل . وفى هذا الإطار ، تظهر بدائل عديدة ذات منحنى حقوقي مثل التحويلات النقدية المشروطة والتي تقدم للأسر الفقيرة شريطة أن تستمر في تعليم أطفالها وان تقدم لهم الرعاية الصحية . فليس من العدل إعادة إنتاج الفقر والفقراء جيلا بعد جيل. بالإضافة للأنماط الأخرى من شبكات الحماية الاجتماعية والتي تنقذ الفقراء من الصدمات أيا كان نوعها.

سياسات التعليم والصحة:

إن احد المداخل الأساسية للحد من الفقر وتردى نوعية الحياة في الاستراتيجيات الحديثة لمكافحة الفقر هو تحسين الخدمات العامة وعلى رأسها الصحة والتعليم . كما تقاس قدرة الخدمات العامة على القيام بهذا الدور بعدد من المؤشرات مثل مدى إتاحة الخدمة التعليمية والصحية ، وجودتها وقدرة المواطنين على التمتع بها باختلاف انتماءاتهم الطبقية والنوعية والجغرافية والدينية ، ومدى استدامة هذه الخدمات وأخيرا الحوكمة الرشيدة لها بما يضمن الشفافية والمساءلة والمشاركة الشعبية. الحقيقة أن تقييم أوضاع الصحة والتعليم بناء على هذه المؤشرات يعد أمرا مخيبا للأمال في غالبية أقطار المنطقة العربية خاصة الأقطار غير النفطية. كانت من ضمن الأسباب التي أدت إلى تردى الخدمات التعليمية والصحية في كثير من بلدان المنطقة العربية خفض الإنفاق الحكومي عليها وسوء توزيعه عاما بعد عام ، والعمل المتواصل على خصخصة هذه الخدمات : العلاج الخاص - التعليم الخاص . كانت الفئات الأكثر تأثرا بذلك الفئات الاجتماعية الأقر والتي لا تستطيع أن تتحمل تكلفة الخدمة الصحية والتعليمية المقدمة من القطاع الخاص. والنتيجة غياب مبدأ تكافؤ الفرص تماما من المجتمعات العربية. و لذلك كانت التوصية الأساسية للمشاركين في المؤتمر والتي تنسحب على التعليم والصحة مزيد من الإنفاق الحكومي على هذه الخدمات باعتبارها الأساس الأول لبناء القدرات البشرية.

الصحة:

تتعلق التوصيات المتعلقة بالصحة من تعريف منظمة الصحة العالمية لكفاءة النظم الصحية والتي تشمل التغطية الشاملة للمواطنين والعدالة والجودة والكفاءة وتحقيق الفعالية مقابل الإنفاق والاستدامة . إن تحقيق كفاءة النظم الصحية وفقا لما سبق يقتضى التالي :

- تحسين الخدمات الصحية الحكومية وتوسيع تغطيتها وتقديمها بالمجان .
- إنهاء فوضى النظام الصحي بسبب تعدد الأنظمة الصحية داخل البلدان متوسطة الدخل في المنطقة العربية والتي يمثل نسبة سكانها ٦٦% من سكان العالم العربي.
- رقابة الخدمات الصحية المقدمة من قبل القطاع الخاص من حيث الجودة و الأسعار.
- العمل على إصلاح طويل الأمد ومستدام من خلال مشروع شامل للتأمين الصحي ، يشمل كل المواطنين دون تفرقة ، ويغضى كل الأمراض ، ويقوم على أساس مبدأ التكافل الاجتماعي مما يؤدي إلى تكافؤ الفرص في الحصول على الخدمة الصحية .
- وضع اطر مؤسسية واضحة لإصلاح و حوكمة القطاع الصحي في البلدان العربية المختلفة . كان الاقتراح المقدم من مصر إنشاء مجلس أعلى للصحة ، يقوم ببلورة استراتيجيات تهدف إلى تحقيق العدالة والكفاءة في الرعاية الصحية لكل المصريين دون تمييز ، ويحقق مشاركة حقيقية للمواطن المصري في صنع السياسات

العامّة الصحيّة ومتابعتها ومراقبتها . ومن الشروط التي لا بد أن تتوافر في تشكيل هذا المجلس هو أن يكون مستقلا في عمله غير تابع لوزارة الصحة، يعمل من خلال لائحة داخلية يكتبها الأعضاء ولا تتدخل في عمله أي جهة تنفيذية ، وان يشمل تشكيله جميع القطاعات والجهات المعنية بالصحة وخاصة المنتفعين والمجتمع المدني ، وان تكون مخرجاته ملزمة للجهات التنفيذية، وأخيرا ألا تكون عضويته مصدرا للتربح وان يكون أوجه الصرف لعمله محددة ومقننة.

■ الاحتياج إلى عمل سياسي جماعي منظم للضغط على الحكومات والبرلمانات من اجل إصلاح المنظومات الصحية في البلدان العربية منخفضة ومتوسطة الدخل، يشارك فيه كافة الأطراف المعنية سواء جماعات المنتفعين أو النقابات المهنية أو الأحزاب السياسية وغيرهم من القوى الاجتماعية والسياسية. وفي هذا الصدد من الممكن طرح فكرة إصدار وثيقة حقوق المرضى كأساس حقوقي لحملات الدعوة والتأييد.

■ تصميم برامج صحية سريعة للتعامل مع المشكلات الصحية الخطيرة والمناطق الجغرافية المحرومة والتي لا يمكن تأجيل البت فيها حتى يتم إصلاح النظام الصحي ، ومن أبرزها مشكلات سوء التغذية لدى الأطفال وانتشار الأمراض المزمنة لدى القطاعات السكانية الأفقر في المجتمعات العربية .

سياسة التعليم:

يسهم التعليم في انجاز العدالة الاجتماعية من خلال إتاحة فرص التعليم للجميع بغض النظر عن أي أوضاع اجتماعية أو اقتصادية أو نوعية أو ديمغرافية. ومما لاشك فيه أن من الشروط الهامة التي تؤدي إلى نجاح التعليم في تحقيق العدالة الاجتماعية في أي مجتمع هو قدرة كل الفئات الاجتماعية على النفاذ لفرص التعليم أولاً ثم التمتع بخدمة تعليمية ذات نوعية جيدة، تمكن الطالب من الحصول على فرصة عمل مستقبلاً من ناحية ثانية. وفي هذا الإطار، فإن النص في الدساتير والقوانين على تكافؤ الفرص وهو البعد الشكلي للعدالة الاجتماعية لا يكفي، ولكن يجب أن يتجاوز الأمر ذلك إلى ترجمة هذه المبادئ الدستورية على أرض الواقع في صورة سياسات وتدخلات وهو البعد الموضوعي للعدالة الاجتماعية.

والحقيقة أن ما حدث في كثير من البلدان العربية في العقود القليلة الماضية خاصة بعد الاندماج في السوق الرأسمالي العالمي أطاح بقدرة التعليم على تحقيق العدالة الاجتماعية ، ففي ظل تعدد الأنظمة التعليمية واللاهات وراء خصخصة التعليم قبل الجامعي و الجامعي ، أضحي مبدأ تكافؤ الفرص في مجال التعليم غير قائم على الإطلاق ، وبالطبع انسحب هذا أيضاً على سوق العمل . و مما لا شك فيه أن أكثر الفئات الاجتماعية تأثراً بهذا الوضع الفئات الأفقر و التي لا تستطيع إحاق أطفالها بالتعليم الخاص وأيضاً النساء بحكم انخفاض نسبة تعليمهم مقارنة بالرجال من الأصل. وعلى هذا ، فمن يتحمل عبء تردى النظام التعليمي من حيث الإتاحة والجودة بالأكثر هم النساء الفقيرات وأولادهن .

أكد المشاركون في المؤتمر على التالي :

- ضرورة تخصيص موازنات اكبر للتعليم في الموازنة العامة مع البحث عن مصادر إضافية للتمويل ، تتمثل في زيادة الضرائب على شركات الاتصالات وشركات الأدوية إلى جانب فرض ضرائب تصاعدية على أصحاب الدخول المرتفعة ، كما انه من الممكن فرض ضريبة تعليم على كل المواطنين .
- إصلاح كافة أبعاد المنظومة التعليمية : المدرس والطالب والمنهج والمقرر والبنية المدرسية بجوانبها الصلبة والرخوة . و في هذا الإطار لا بد من مناقشة عدد من القضايا مثل: إعداد المعلم - كثافة الفصول - المناهج الدراسية - كيفية التعامل مع المشكلات إلى تعيق النفاذ للتعليم والاستمرار فيه دون أي التسرب.
- الاهتمام بالتعليم الفني والعمل على ربطه باحتياجات سوق العمل مع تحويل المدارس الفنية إلى ورش إنتاجية.
- إعطاء أولوية لقضية محو الأمية وتحديد مدة زمنية للقضاء عليها ، مع الأخذ في الاعتبار أن تحقيق تقدم في هذه القضية مرهون بغلق انسياب الأميين سنويا نتيجة التسرب من التعليم . فإصلاح النظام التعليمي بشكل حقيقي و الحد من التسرب هو أول خطوات حل مشكلة الأمية.
- تقديم مزيد من التمويل للقضاء على الأمية خاصة في المناطق التي تزيد فيها معدلات الأمية وبالتحديد المناطق المهمشة والفقيرة سواء في الريف أو الحضر.